قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٤

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المـادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ٩٣٥٤٦٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وخمسة وثلاثون مليونا وأربعمائة وسبعة وستون ألف جنيه) .

(المـادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون جنيه) موزعة كالآتى :

أجور بمبلغ ٩٣٠٠٠٠٠ جنيه تستبعد كلها بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١١١٣٤٠٠ جنيه يستبعد منها مبلغ ١١٣٤٠٠ جنيه بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية ويبلغ صافى النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المـادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٩٤ / ١٩٩٥ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون جنيه) .

(المـادة الرابعة)

قـدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٩٤/١٩٩٥ بمبلغ ٩٣٤٤٦٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وأربعة وثلاثون مليونا وأربعمائة وسبعة وستون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٤٩٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٣٥٩٦٧٠٠٠ جنيه .

(المـادة الخامسة)

قـدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٤/١٩٩٥ بمبلغ ٩٣٤٤٦٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وأربعة وثلاثون مليونا وأربعمائة وسبعة وستون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٦٦٣٦٧٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٠٦٧٥٣٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٦٨١٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المـادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٤ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٩ يونيه سنة ١٩٩٤م

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ٩٤/١٩٩٥

بيـــان	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٤/٩٣
الاستخدامات الجارية		
الأجـــور	٩٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١١١٣٤٠٠	١١٠١٤٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٠٤١٣٤٠٠	٩١٠١٤٠٠
يستبعد بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية	٩٤١٣٤٠٠	٨١٠١٤٠٠
صافى الاستخدامات الجارية	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية		
استخدامات استثمارية	٤٩٨٥٠٠٠٠٠	١٨٩٣٣٦٠٠٠
تحويلات رأسمالية	٤٣٥٩٦٧٠٠٠	٢٧٢٢٠٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٩٣٤٤٦٧٠٠٠	٤٦١٥٣٩٠٠٠
إجمالى الموازنة	٩٣٥٤٦٧٠٠٠	٤٦٢٥٣٩٠٠٠

بيـــان	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٤/٩٣
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية		
إيرادات أخرى	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الإيرادات الرأسمالية		
إيرادات رأسمالية متنوعة	٤٦٦٣٦٧٠٠٠	٢٧٢٢٠٣٠٠٠
منه ١٠٦٧٥٣٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة	٤٦٨١٠٠٠٠٠	١٨٩٣٣٦٠٠٠
قروض وتسهيلات ائتمانية كلها من بنك الاستثمار		
جملة الإيرادات الرأسمالية	٩٣٤٤٦٧٠٠٠	٤٦١٥٣٩٠٠٠
إجمالى الموازنة	٩٣٥٤٦٧٠٠٠	٤٦٢٥٣٩٠٠٠